

(آراء وأنباء)

تقرير عام شامل حول أعمال المجمع السنوية(*)

السيد رئيس المجمع، السادة الزملاء، يرافق هذا التقرير، تقرير سنوي آخر يوضع بين أيديكم لتطالعوا فيه ماأحصي من أعمال المجمع المنجزة وتطلّعوا على ماقمنا جميعًا به منها في عام. وهو كغيره من التقارير السنوية السابقة التي أشرفت على إعدادها منذ ثماني سنوات، حصيلة أعمالنا السنوية فيها دون ما نطمح إليه. لقد استجابت الدولة لمطلبنا لتطوير قانون المجمع، وأخذت بمقترحاتنا في تحديثه، فأصدر السيد رئيس الجمهورية مشكورًا القانون ذا الرقم ٣٨ بتاريخ ٢٠٠١/٦/٦ الذي ضمّناه مقترحاتنا تلك، في عضوية المجمع ومجلسه ومكتبه ولجانه ووسائل عمله. فارتفع عدد أعضاء المجمع من عشرين عضوًا إلى خمسة وعشرين. وأحدث القانون، بما اقتضته المقترحات من وسائل العمل وأساليبه، مؤتمر المجمع ومجموعة خبراءه وهيئته الفنية التي جاءت فيه على غرار مثيلاتها في الجامعات، وأجاز تفرغ أعضاء هيئة التدريس للعمل في المجمع بناءً على طلبه. وحدّثنا اللائحة الداخلية لتنسجم مع القانون الجديد، ووضعنا التعليمات التنفيذية والقواعد الإجرائية لتنفيذ القانون ولائحته، واقترحنا على السيد رئيس مجلس الوزراء نظامًا لمكافآت

(*) قرر مجلس المجمع في جلسته السابعة المؤرخة في ٢٨/٤/٢٠٠٤ الموافقة على ما ورد في التقرير من مقترحات لتطوير أساليب العمل في المجمع، وطلب إلى أمين المجمع وضع آليات تنفيذها.

قدم الأمين تقريره باليات تنفيذ التطوير فناقش المجلس التقرير على مرحلتين، ناقش في الأولى آليات رصد مصطلحات الحياة العامة ووضّعها بتاريخ ١٦/٦/٢٠٠٤ وأقرها، وناقش ما تبقى من التقرير في جلسات متتالية ما بين ١٥/٩ و ٣/١١ وأقره.

الإنتاج الفكري، فصدر ذلك النظام بالقرار ذي الرقم /١٠٩٩/ المؤرخ في ٢٠٠٣/٢/٣، وهو وإن لم يأت مطابقاً لما اقترحه فقد كان خطوة كبيرة في رفع مستوى مكافآت الإنتاج الفكري للمجمع كما تذكرون. وتقدم المجمع باقتراح تعديل القرار /١٠٩٩/ لتحسين مكافآت بعض أنواع الإنتاج الفكري التي رأيت ضرورة تحسين المكافأة عليها^(١). وبعد أن انهار جناح المدرسة العادلةية الغربي في صيف عام ١٩٩٩ وتداعت أجزاء من الأجنحة الأخرى فيها، وضع المجمع مشروع ترميم شامل للمدرسة يعيد إليها بهاءها ورونقها ويؤهلها للاستخدام المجدي وبما يليق ببيئة علمية معاصرة. وقد مُنح المجمع كل ماطلبه من مالٍ للقيام بأعمال الترميم، كما ووفق على خطته الخمسية التي ستصل فيها أعمال الترميم إلى دار الكتب الظاهرية. وخصص لبناء قبة ومرآبٍ في وجية المجمع ما يحتاج إليه تنفيذ المشروع من المال في الموازنة الاستثمارية لهذا العام. وتطورت مخصصات المجمع في موازنتيه الجارية والاستثمارية تطوراً كبيراً، فبعد أن كانت ٩.١٢٦ مليون ليرة فقط في عام ١٩٩٥، بلغت ٣٧.٩١٥ مليوناً في عام ٢٠٠٤ وهي أكثر من أربعة أمثال ما كانت عليه في عام ١٩٩٥، كما ارتفع عدد العاملين في ملاك المجمع من ٦١/ عاملاً في عام ١٩٩٥ إلى ٨٦/ عاملاً على قانون العاملين الأساسي و ٢١ عاملاً في الهيئة الفنية، على قانون الموظفين الأساسي.

هذا كله دليل على قدر المجمع عند الدولة وعلى أنه لا يزال موضع الثقة التاريخية التي منحتة إياها الأجيال العربية منذ إنشائه. وإدراكاً منا لهذا كله أيضاً، فإن هممنا لم تفتر أبداً، فاجتماعات المجلس والمكتب واللجان آخذة في الازدياد، إلا أن

(١) وافق السيد رئيس مجلس الوزراء على التعديل الذي اقترحه المجمع، وصدر بذلك قراره

ذو الرقم ٥١٠١ بتاريخ ١٥/٨/٢٠٠٤م

حصيلة أعمالنا كانت دائماً دون ما نحب ونرجو. وعوّل المجمع على تحقيق نتائج أفضل في تكتيف نشاطه في اتجاهات هامة منتقاة، فقرر إقامة ندوة سنوية يحدد موضوعها في أحد تلك الاتجاهات، فأقام ندوات عدة حول اللغة العربية والإعلام، واللغة العربية والتعليم وغيرهما... وقد أصبحت الندوة السنوية في قانونه الجديد مؤتمراً سنوياً ثابتاً يناقش أعضاؤه فيه أيضاً ما حققه المجمع في تنفيذ توصيات المؤتمر السابق، ويؤمل أن يؤدي حسن التحضير للمؤتمر ومتابعة تنفيذ توصياته إلى نتائج مرضية.

لاشك أن حالنا هذه تستحق منا تحري الأسباب، وإعادة النظر في أسلوب عملنا وفيما نختاره من مشروعات، وتأمل مسيرة المجمع وبيئة العمل الجمعي وتحليل تطوراتهما.

مشروع تطوير أساليب العمل في المجمع

لقد كان نجاح المجمع في تحقيق أغراضه مرموقاً منذ إنشائه وحتى عهد قريب، وكانت تحيط به بيئة رعاية وحب واحترام، أحاطه بها المثقفون و الدولة. لقد اتخذ المجمع لتحقيق أغراضه إبان إنشائه، الوسائل والأساليب المتسقة مع تلك البيئة، فأصاب النجاح الذي مكّن له في الشام، بل في الوطن العربي كله. فعندما "تصدى المجمع لتصحيح لغة الموظفين في الحكومة، والإشراف على لغة الكتب المدرسية، ووضع المصطلحات العلمية العربية"، استعان أعضاؤه العاملون بأعضائه الشرفيين، «كما استعين بعدد من الأدباء والشعراء ورجال السياسة المثقفين لتدريس الموظفين اللغة العربية». كان المثقفون في بلاد الشام مستنفرين للتخلص من آثار التتريك، وكان التعريب هو التعبير عن التمسك بالوطن والتاريخ والهوية، وكانت استعانة المجمع بأي منهم تعد تكريماً له ومدعاةً للفخر، كما كانت أسلوباً ناجحاً استخدمه المجمع

لتحقيق أغراضه. في تلك البيئة ولد المجمع، في تلك البيئة كانت اللغة العربية في خلد المتقنين وبال جماهير الأمة، رمز الاستقلال وعنوان الهوية وشعار العزة، وكان الذود عن حرمها لمن استطاع ذلك فضيلة وجهادا.

أما اليوم، وقد مضى على النفي الأول الذي رافق قيام الدولة العربية الأولى في العصر الحديث أكثر من ثمانية عقود، وعلى النفي الثاني الذي جاء في عُقب خروج الاستعمار من أرض الوطن ستة عقود، فإن كثيراً من الناس، كما يبدو مما يُقرأ ويُسمع، لم يعد يهمهم من أمر العربية والتعريب شيءٌ مما كان قد استحوذ على أفئدة أسلافهم، حتى لكأن هؤلاء الناس قد استنفروا للتباري في خلط العامية بألفاظ أجنبية لتسويق بضاعتهم (!) وترويحها.

لقد طرأت تغيرات عميقة على بيئة العمل الجمعي واللغوي في بلاد الشام، وقد يكون في الوطن العربي كله. فبينما كان المجمع يحمل لواء التطوير الذي «يجعل اللغة العربية وافية بمطالب الآداب والعلوم والفنون وملائمة لحاجات الحياة المتطورة»^(١)، أصبح عليه اليوم تكثيف جهوده للدفاع عن العربية والذود عن حرمها وحمل لواء تطويرها في جميع الميادين: في التعليم والثقافة والإعلام. ونحن في هذه البيئة أحوج مانكون إلى انتقاء أهداف دفاعنا ووسائله والتخطيط المهيأ سلفاً لتحقيقها. ولنبحث عن الأهداف في حاجات المجتمع الملحة للغة العربية السليمة. هذا ما فعله مؤسسو المجمع، «فقد رسم إصلاح لغة الدواوين والكتاب والصحف، الخطوط الكبرى لتوجهات المجمع في سنواته الأولى، فكانت في المصطلح: وضع

(١) الفقرة الأولى من أغراض المجمع كما وردت في المادة (٣) من قانونه المحدث ذي الرقم

المصطلحات الأكثر تداولاً وإلحاحاً، وجلها يقع في مجال ألفاظ الحضارة والحياة العامة».

ولعلكم ترون معي :

١- أن الحاجة إلى وضع مصطلحات الحياة العامة لا تزال مُلِحَةً كما كانت بالأمس ولعلكم ترون أنها أصبحت اليوم أشد إلحاحاً. ففي كل يوم تولد آلاف الألفاظ العلمية والتقانية التي يدخل بعضها بسرعة مجال ألفاظ الحضارة الفسيح في بلدان عالم الصناعة والإنتاج، فيفرض بعض من تلك الألفاظ وجوده في حياتنا اليومية مواكباً مستجدات مجتمعا الاستهلاكي وثقافتنا، ونفاجأ بما اختاره لها السبّاقون من مستخدميها في الإعلام والتجارة، فتستقر مصطلحاتهم في حياتنا العامة قبل أن نهض حيارى لمعالجة ما استقر في لغة الناس، كالكوجي والدبلجة والخليوي..... ولوضع مصطلحات هذه الألفاظ، لا بد للمجمع من رصد لها لدى دخولها، ومن استشراف ما سيدخل منها إن أمكن ذلك، ونشر ما يضع منها في الصحف اليومية وغيرها وتوزيعه أيضاً على الجهات المعنية. ولن يغيب عن أذهاننا أننا لن نتمكن من الاستعانة بالأعضاء المرسلين والشرفيين وبعض الأدباء....، على الوجه الذي استعان بهم مؤسسو المجمع فيما سمّيته النفير الأول. إلا أن الأسلوب المناسب لما تطورت إليه بيئة العمل الجمعي في أيامنا هذه، هو الاستعانة بهم جميعاً خيراً، وتنظيم عمل الخبير ضمن إطار عام فيه من المرونة ما يتيح تعظيم جدوى العمل وتطويره.

٢- وأن وضع مصطلحات مختلف العلوم الأساسية والتطبيقية والإنسانية وتوحيد المصطلحات المستخدمة في مؤسسات التعليم العالي من جامعات ومعاهد لا يزال من أغراض المجمع الأساسية. ذلك لأن استكمال تعريب التعليم العالي ونجاحه يسد أخطر ثغرة في مواقع اللغة العربية في ديارها، ويعزز منعتها في

جميع الميادين، في الثقافة والوحدة الوطنية والقومية والاقتصاد. ويوجب القيام بوضع المصطلحات العلمية على المجمع حصر أهم ما يتطلبه وضعها، فتنسيق تحقيق تلك المطالب. وأهم ما يتطلبه وضعها هو:

أ : توحيد المصطلحات العلمية المستخدمة في الجامعات والمعاهد، ووضعها وتعريفها. وعلى المجمع أن يستعين لتحقيق هذا المطلب بالخبراء في لجانته المختصة (ويُعد الأعضاء المراسلون، كلٌّ في مجال اختصاصه في عدادهم)، ويكون دوره في تحقيقه هو التوجيه والتنسيق والتقوم وتنظيم خطط العمل ومتابعة تنفيذها.

ب : إثراء أساليب ومنهجيات وضع المصطلح بالدراسات والبحوث المعجمية العامة والمصطلحية الحديثة، وتحديث الأساليب التقليدية. ويؤمل أن تُحدِث هذه الدراسات طفرةً في منهجية وضع المصطلح العلمي العربي وأساليبه، فقد يسرت من قبل في بلاد الغرب كما تعلمون أساليب وضع المصطلحات العلمية، فأتاحت لبلدان الاتحاد الأوربي، على سبيل المثال، نشر الدراسات والقرارات بلغات دول الاتحاد وتوزيعها عليها جميعاً بسرعةٍ ودون تلوؤ. وقد سبقتنا إلى هذا الميدان أيضاً دول عربية عدة، منها دول المغرب العربي خاصة، فأنشأت معاهد لأبحاث التعريب والمصطلحية والمعجمية، ومجلات تنشر فيها الدراسات وتنقد على صفحاتها وتقوم.

٣- وأن تيسير تعليم اللغة العربية وتعلمها أمر يهم المجمع، ويحظى بين أغراضه بالأفضلية كسابقه، وأن البحث عن أسباب تراجعها في النصف الثاني من القرن العشرين، وخاصةً في الربع الأخير منه وتدارك ذلك التراجع لتلافيه، هو ركن شديد من أركان نهضة اللغة العربية في الوطن. فبالأمس كان الطالب في المعهد الطبي العربي يُقدم على وضع المصطلحات العلمية، وتنشر مجلة المعهد دراسات

الطلاب الرصينة، كتلك التي قدمها الطالب مختار هاشم في عام ١٩٣٥^(١)، واقترح فيها الكثير من المصطلحات ونقد في بعضها مصطلحات المجمع العلمي الملكي. وقد نجد في المقارنة التالية ما يشير إلى مدى تراجع تعلم اللغة العربية في التعليم الثانوي في أقل من عقدين من الزمن: فلقد ورد في مصطلحات الطالب مختار هاشم تلك، المصطلح التالي: الساتلة: Satellite، وبعد نصف قرن، في منتصف الثمانينيات، كانت غبطة خبير في المصطلحات العلمية كبيرة عندما اقترح كلمة ساتل مقابل تلك الكلمة الأجنبية مشيراً إلى تقارب لفظيهما: طالب، وخبير أنهى التعليم الثانوي بعده بعقدين من الزمن فتأخر عنه في بلوغ مستواه في وضع المصطلح ثلاثة عقود !

٤- وأن متابعة لغة الصحافة والإعلام وتقويم الأغلط المتأصلة فيها، يعزز عمل المجمع على تحقيق أغراضه. ويقتضي حسن تنفيذ هذه المتابعة تأليف لجنة من الخبراء ومن العاملين في المجمع للرصد والتقويم.

٥- وأن تحقيق التراث العلمي يستحق من المجمع عناية خاصة لما له من جهة، من أثر طيب في فهم الأساليب التقليدية في وضع المصطلح وما أصابها من تطوير، تُحلل أسبابه وتستخلص نتائجه، وما له من جهة أخرى من دور في إحياء التراث العلمي العربي الإسلامي، الذي أهمله الغرب في مشروعاته تأريخ العلم، وطمس بذلك فيها الكثير مما قدمناه في بناء الحضارة. وهذه العناية الخاصة لا تحجب ما يستحقه تحقيق التراث من العناية في المجالات العديدة الأخرى.

(١) مختار هاشم: مصطلحات علمية، مجلة المعهد الطبي العربي، المجلد العاشر (١٩٣٥)،

هذه الأولويات جميعها هي بعض الأوجه الفعالة في الثقافة وبعض من مظاهرها أيضاً . وإن إيلاءها ما تستحق من العناية يوجب استكمال بعض جوانب التحديث التي جاء بها القانون وهي كما يبدو لي:

أولاً - ربط تحديد مواضيع المؤتمرات وتنسيق ترتيب طرحها زمنياً بخطة المجمع البعيدة المدى في التطوير. وإعلان موضوع المؤتمر قبل أكثر من سنة، ويستحسن أن يكون قبل سنتين، ليتاح للباحثين الوقت لتقديم بحوث هادفة معمقة وموثقة، فيحقق إعلان جوائز للبحوث في بعض موضوعات محاور المؤتمر الهدف المحدد له.

ثانياً - تنظيم عمل الخبراء في جميع المجالات التي منها تكليفهم دراسات في بعض مشروعات خطط المجمع العلمية، ودراسات محددة في بعض موضوعات محاور المؤتمرات والندوات يتم إعداد بعضها في مدد طويلة (سنة أو أكثر)...

ثالثاً - تأسيس الهيئة الفنية وجعلها مدرسة إعداد أطر المجمع في التخصصات اللغوية عامة واللغوية العربية خاصة، كالمصطلحية والمعجمية والتقييس...، وفي الاختصاصات المعلوماتية المساعدة في تحقيق بعض أغراض المجمع، كالاستفادة من (الإنترنت) في تحديث تعليم اللغة العربية ومعالجة اللغة آلياً بواسطة الحاسوب، وتطبيقات المعلوماتية في المصطلحية، وفي وضع المصطلح العربي، وفي بناء بنوك المصطلحات، واللغويات الحاسوبية...

ويحسن لذلك إنشاء وحدتين للدراسات في الهيئة، إحداهما للدراسات اللغوية والأخرى لتطبيقات المعلوماتية في الدراسات اللغوية عامة واللغوية العربية بخاصة.

رابعاً - تطوير خبرات العاملين الإداريين والمساعدين للهيئة الفنية، في اللغة العربية والمعلوماتية واللغات الأجنبية. واعتماد التدريب المستمر لجميع العاملين، في دورات متنوعة

تختلف باختلاف الاختصاص والمستوى والهدف وفتة المتدربين، ويستقى محتواها من حاجات المجمع من الاختصاصات ومن نوعية فئات المتدربين.

ولتمكين المجمع من تنفيذ برامج وخطط مفيدة في جميع هذه المجالات، لابد لأعضاء المجمع من اكتساب معارف فيها تمكنهم من المساهمة أو التوجيه في وضع البرامج والخطط، أو على الأقل تمكن بعضهم من ذلك، أو في أسوأ الحالات تمكنهم من استيعاب خطوطها الكبرى وتقييم ما يؤمل من تنفيذها. كما سيتعدّر الارتقاء بالمجمع إلى المستوى اللازم لقيادة هذا التحديث إذا لم تنشر صدور أعضائه لرياحه.

خامساً - تنشيط التعاون بين المجمع والجامعات، ذلك التعاون الذي كان في عهد المجمع الأولى «حاضنة المشروعات» الكبيرة في قضايا التعريب، فيها ترعرعت مدارس في بلاد الشام، فكان لكل منها طابعها المميز، كمدرستي الشهابي والكواكبي. إن تطورات البيئة المحيطة بالمجمع قد غيرت بعض الشروط المحيطة بتلك الحاضنة، فأخرجت على الأغلب صناعة المعجمات المختصة من حوزة الجامع، فتولّاهما بعض من المختصين (معجم الرياضيات المعاصرة...)، ومكتب تنسيق التعريب (سلسلة المعاجم الموحدة)، وبعض دور النشر كمكتبة لبنان، والمنظمات المختصة كاتحاد الأطباء العرب (المعجم الطبي الموحد)، والجمعية السورية للمعلوماتية (معجم مصطلحات المعلوماتية)... وعلى المجمع أن يعيد النظر في أساليب عمله ووسائله وفي أولويات أغراضه. وقد يحظى بالأولوية، في إطار التعاون مع الجامعات:

أ- تكليف المختصين من العاملين في المجمع إعداد بعض دبلومات الدراسات العليا، كالمجستير والدكتوراه في موضوعات تخدم أغراضه، وبخاصة في المعجمية وتطبيقاتها في المصطلحية العربية والتقييم، بإشراف مشترك من المجمع والجامعة. كما يمكن التوسع في هذا المجال ليشمل طلاباً من خارج المجمع، تتكامل

بجوتهم جميعاً في خطة هادفة يضعها المجمع لاستخلاص أدلة إرشاد في وضع المصطلح العربي والمعجمات المختصة للعاملين في هذا المجال، في المجمع أو بالتعاون معه أو في أية جهة أخرى.

ب- تطوير أساليب الاستفادة من المعلوماتية، والمشاركة الفعالة في بعض المشروعات الهامة كمشروع الذخيرة اللغوية.

ج- الاستفادة من وجهي التعاون السابقين (أ و ب) وغيرهما في وضع معجم تاريخي وإعادة النظر في معجمات المعاني وترتيب أولويات صنعها وفق أولويات مطالب أغراض المجمع.

ومما قد يصيب مجلة المجمع من هذا التطوير:

- ١- تخصيص عنوانات ثابتة فيها: للمستجد من ألفاظ الحضارة، والمصطلحات العلمية، ولدراسات في تطبيقات المعلوماتية على بعض شؤون اللغة العربية كعلوم الدلالة، والمعجمية، والمصطلح، وتطبيقاتها على اللغة العربية..، وتيسير تعليم وتعلم اللغة العربية، وإصلاح أخطاء الإعلام والكتاب.
- ٢- وتكليف مختصين من الأعضاء والأعضاء المرسلين والخبراء الكتابة في مختلف أبوابها.

وقد تحتاج إدارة المجلة للقيام بأعبائها على وجه مرضٍ وإصدار أعدادها في أوقاتها، إلى الاستعانة بمساعدين لمديرها أو رئيس تحريرها.

وقد يملي هذا التطوير علينا إعادة النظر في تنظيم شؤون النشر في المجمع. السادة الزملاء، آمل أن يلقي ماقدمته في هذا التقرير القبول والرضا، وإذا ما حظي بهما فإنه سيحظى منكم بإيلاء ما يثير من قضايا أساسية في إصلاح مسيرة المجمع العناية التي يتطلبها الإصلاح. كما آمل أن أكون قد وفقت لاقتراح خطوط أولية قد ترون أنها تصلح بما تغنيها آراؤكم السديدة، لاتخاذها "ورقة عمل" أو

مسودة مشروع إصلاح، نعكف جميعًا على تطويرها لنصنع منها مشروعًا ندخل بتنفيذه على نفوسنا الطمأنينة والرضا.

آليات تنفيذ التطوير المقترح

١- وضع مصطلحات الحياة العامة (الصفحة ٦٥١):

تصنف الألفاظ الجديدة في المشروع في فئتين هما فئة ألفاظ الحياة العامة، وفئة الألفاظ العلمية:

١- أما فئة ألفاظ الحياة العامة، فترصد فيما يصدر عن وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة.

وللجنة ألفاظ الحضارة أن تضع بعض السمات أو المؤشرات التي ترى ضرورة الاستعانة بها في مَيِّز ألفاظ الحياة العامة عن الألفاظ العلمية.

وينفذ المشروع على مراحل:

المرحلة الأولى^(١): يجري رصد فئة ألفاظ الحياة العامة في هذه المرحلة كما يلي:

أ- يطلب المجمع من مختلف مؤسسات الدولة تزويده بما تقع عليه من ألفاظ أجنبية دخلت أو يتوقع أن تدخل الاستخدام في القطر. والمجمع، بأعضائه والعاملين فيه هو إحدى تلك المؤسسات.

وقد يستحسن قصر الطلب في مرحلة إعدادية تجريبية، على المؤسسة العامة للإعلان في وزارة الإعلام، بل حتى على جرائد العاصمة اليومية.

ب - تحال الألفاظ الواردة إلى المجمع على أمانة لجنة ألفاظ الحضارة وتنسيق المصطلح، التي تعرض حصيلة ما يصلها على عضوين من أعضاء اللجنة أو خبيرين أو عضو وخبير، من اختصاصين مختلفين مناسبين تسميهما اللجنة، يقومان مع

(1) مرحلة بدأ تنفيذها في شهر آب من عام ٢٠٠٤

أمين اللجنة بفرز ألفاظ الحضارة والحياة العامة - من حصيلة ما وصلها من تلك الألفاظ - وتقدمها إلى لجنة ألفاظ الحضارة للنظر فيها، ويوزع ما تبقي، حسب الاختصاص على اللجان الاختصاصية كلجنة العلوم الفيزيائية والرياضية والمعلوماتية والكيميائية، ولجنة العلوم الطبيعية والزراعية، ولجنة العلوم الهندسية.. إلخ، التي تنظر فيها وفق الأسلوب المتبع في التعاون مع الجامعات في قضايا وضع المصطلح وتوحيده.

ج - تنظر اللجان فيما يحال عليها من ألفاظ وتستعين بما يمكن أن يكون قد وضعته منها أو نشرته، بالجامع اللغوية العربية والجامعات ودور النشر.

د - يوجب تيسير الاستفادة مما يطرح خارج المجمع من مصطلحات في هذه المجالات، إنشاء علاقات تعاون مع الهيئات العربية التي من بين أغراضها رصد المصطلح ووضعها. إلا أن بعض الهيئات التي أنجزت في هذه المجالات مراحل متقدمة، قد ترغب عن التعاون مع جهة لا تزال في بدايات عملها فيها كمجمعنا، بل قد يقتصر تعاوننا في هذه المرحلة على اتحاد مجامع اللغة العربية. وللجنة ألفاظ الحضارة وتنسيق المصطلح الاقتراح على مجلس المجمع التعاون مع ما تراه من تلك الهيئات وأشكال التعاون المجدي.

هـ - يدرس الأسلوب المتبع في هذه المرحلة وما قد يطرأ عليه من تعديلات بعد مدة كافية من تطبيقه، وتحلل نتائجه وتعالج نقاط الضعف فيه، وتستخلص منه توصيات ينظر فيها لدى وضع خطة تنفيذ المرحلة أو المراحل الأخرى.

المرحلة الثانية: سيكون من مهام المرحلة الثانية إنشاء قاعدة معلومات مصطلحية، وإنشاء مرصد لألفاظ الحضارة والمصطلحات العلمية. وقد تكون من القضايا الهامة في تلك المرحلة، كيفية إيجاد تعاون مجدٍ بين الهيئات العربية في هذه المجالات. ذلك لأن العديد من الهيئات قد أنشأ قاعدة معلومات مصطلحية ومرصدًا

للألفاظ أو أنشأ أحدهما، ولن تبلغ هذه القواعد والمراسد الهدف المرجو على الوجه الأمثل، إلا بالتنسيق والتعاون المحكم الذي يجنب طاقاتنا العلمية والمالية التبعض والازدواجية، ويجنبّ طريقنا إلى الهدف المصاعب والتشعب ويعمل على اختصاره. لقد عرضت آليات تنفيذ رصد مصطلحات الحياة العامة ببعض التفصيل، كمثال فقط، لذلك لم يتبع، هذا التفصيل، في عرض ما تلاه من آليات.

٢- فئة الألفاظ العلمية: يجري رصدها ووضعها وتحقيقها بالتعاون مع وزارة التعليم العالي والجامعات ومراكز البحوث في القطر، وفق أسلوب يطور عن أسلوب التعاون في توحيد المصطلحات العلمية الجامعية التي يجري تنفيذ توحيدها حالياً. ونشير في الفقرة التالية إلى أهم عناصر آليات تنفيذه.

٣- توحيد مصطلحات العلوم ووضعها (الصفحة ٦٥٢):

أ- توحيد مصطلحات العلوم^(١): يتابع برنامج توحيد مصطلحات العلوم وفق المنهجية التي وضعت له والأساليب المتبعة فيه. وللاستعانة بالخبراء في تنفيذه دور أساسي، بينما يقتصر دور لجان المصطلحات في المجمع على المراجعة والتوجيه والمتابعة وتطوير المنهجية والأسلوب.

بدأ تنفيذ هذا البرنامج منذ عامين، وقد رتبت أولويات التنفيذ مع وزارة التعليم العالي (لجنة من معاون الوزير الدكتور محيي الدين عيسى وأمين المجمع) واتفق على أن تكون الأولوية للعلوم الأساسية، تليها العلوم التطبيقية الهندسية. واستبعدت علوم الطب البشري وطب الأسنان والصيدلة في هذه المرحلة لوجود المعجم الطبي

(1) بدأ تنفيذ البرنامج في عام ٢٠٠٢ بتطبيق المنهجية التي اختيرت له، على مصطلحات

الفيزياء، ثم امتد تطبيقه إلى العلوم الطبيعية والزراعية في أوائل عام ٢٠٠٤.

الموحد المستمر التطوير. وسينظر في ضوء النتائج في ترتيب الأولويات في المجالات الأخرى.

سترد منهجية العمل في البرنامج وأساليبه، في مقدمة مشروع توحيد مصطلحات الفيزياء منقحةً بما سيتم اكتسابه من الخبرة في إنجاز المرحلة الأولى منه، في مطلع عام ٢٠٠٥.

وتؤلف منهجية العمل وأساليبه وترتيب أولويات التنفيذ، والاستعانة بالخبراء وتحديد دورهم ودور لجان المصطلحات مجمل آليات تنفيذ توحيد مصطلحات العلوم.

ب- إثراء منهجيات وأساليب وضع المصطلح بدراسات وبحوث فيما يلي من المجالات:

- المصطلحية والمعجمية.
- مصطلحات السلف: دراسة أصولها وتطورها وأسبابه، واستنباط كيفية توجيهه.
- معجمات المعاني: إعادة وضع هذه المعجمات وفق تبويب يستوحى من أولويات خدمة أغراض المجمع في وضع المصطلح.
- مشروع الذخيرة اللغوية: المساهمة في تنفيذه لما له من أثر بيّن في توسيع ذخيرة المصطلحات العلمية واستكمال إخراج معجمات المعاني على أفضل وجه.
- تطبيقات المعلوماتية في المصطلحية والمعجمية.

وتتلو آليات تنفيذ ما تقدم بالترتيب، على الوجه الآتي:

في المصطلحية والمعجمية: أ- تكليف العاملين اللغويين في المجمع إعداد دبلومات في المصطلحية والمعجمية وفق خطة توضع بالتعاون مع أعضاء هيئة التدريس المختصين في أقسام اللغة العربية في الجامعات السورية، وبخاصة جامعة دمشق (لسهولة الاتصال والتعاون)، وتوجه فيها أطروحاتهم إلى:

- تطبيق الدراسات النظرية في المصطلحية و المعجمية على اللغة العربية.

- تطبيق النظريات الموضوعية، والمطبقة على اللغات الأوربية، على ما تصلح له في اللغة العربية، والتركيز على ما يمكن أن يؤدي إليه البحث في أسباب تعثر التطبيق، من تطوير لتلك النظريات لتتسق مع ما تتطلبه اللغة العربية.

ب- إيفاد بعض العاملين اللغويين الأكفاء في المجمع إلى المعاهد المختصة في بلاد الغرب للاختصاص في المصطلحية أو المعجمية أو الألسنية، ولإتقان اللغة التي يتعلم بها الموفد ليحسن فهمه في هذه الاختصاصات لما تعلم، ويحسن من ثمَّ تطبيق ما تعلم على اللغة العربية.

في مصطلحات السلف: إن تطبيق النظريات الموضوعية في الغرب على اللغة العربية، وتفاعل النظريات المطورة في تطبيقاتها عليها، كما ذكر قبل قليل، سيساعدنا على تحديث الأساليب التقليدية، مع الحفاظ على إيجابياتها التي يفترض أن تهيئها لنا دراسة مصطلحات السلف، في كتب العلوم الفلكية والرياضية والفيزيائية والكيميائية والطبيعية وفق المنهجية المشار إليها (دراسة أصول المصطلحات وتطورها وأسبابه، واستنباط كيفية توجّهه).

في معجمات المعاني: وضع معجمات للمعاني وفق تبويب جديد يستوحى من أولويات خدمة أغراض المجمع في وضع المصطلح، كمعاني الصوت والحركة واللون والمقادير (أنواعها وحدودها وتقييسها) ..، في الفيزياء والكيمياء والرياضيات، وما يقترحه المختصون في علوم الحياة الأساسية والتطبيقية من تبويب يناسب علومهم.

في مشروع الذخيرة اللغوية: المساهمة في تنفيذ مشروع الذخيرة اللغوية، ويكون ذلك بتكليف لجنة يشرف عليها المجمع أو يشارك فيها، ويدخل في عضويتها خبراء من أقسام اللغة العربية في الجامعات ومن غيرها، تحدد مهامها بالتنسيق مع الجهات المعنية في سورية والجهات العربية الأخرى كاتحاد المجمع اللغوية. ويمكن التوسع في آليات

تنفيذ هذا المشروع وتنويعها وفق الخيارات العديدة لمواصفاته التي تختلف باختلاف طاقات الشركاء ورغباتهم في سورية وفي الوطن العربي. وإن ضخامة المشروع لا توقف التقدم في تطوير خدمات اللغة العربية في المجمع، إذ يمكن وضع آليات لتنفيذه في أضيق حدود التعاون، باعتماد مبدأ التطوير التدريجي على مراحل. ويؤخذ في آليات التنفيذ أولويات استخدام نتائجه: في المصطلحات وفي المعجم التاريخي للغة العربية وفي معجمات المعاني والمعجمات اللغوية.

في تطبيقات المعلوماتية في المصطلحية والمعجمية: تأسيس وحدة من
المختصين بالمعلوماتية في الهيئة الفنية بالمجمع، تدرج في ممارسة العمل في المجالات التي يمكن أن يكون فيها للمعلوماتية تطبيقات منتظرة واعدة. تبدأ بالمشاركة في الأعمال البسيطة التي يجري تنفيذها في مجال توحيد المصطلحات العلمية في مؤسسات التعليم العالي. وتسعى لتطويرها، كأن يكون ذلك على سبيل المثال، بإدخال اسم المؤسسة التي وقع الاختيار على مصطلحها في البرنامج المستخدم (ويدخل في ذلك المجمع إذا كان المصطلح الجامعي غير صحيح، فوضعه المجمع)؛ أو بذكر تاريخ وضع كل من المصطلحات الجامعية المدروسة، ليستعان به في دراسة تطور المصطلحات في التعليم العالي؛ أو بتنويع خيارات المعلومات المسترجعة، كترتيب مسرد المصطلحات عربيًا أجنبيًا عوضًا عن ترتيبه أجنبيًا عربيًا، ذلك الترتيب الذي قد يفرضه واقع العمل في توحيد مصطلحات الجامعات. وإعادة ترتيب المسرد على هذا الوجه يساعد على كشف ما يمكن أن يكون قد وقع من أخطاء بتخصيص المصطلح العربي الواحد لأكثر من مقابل أجنبي وإصلاح هذا الخطأ. هذه المشاركة ستقرب المعلوماتي إلى بيئة اللغة العربية تدريجيًا، وسيساعده زملاؤه اللغويون العاملون معه في دخول تلك البيئة، كما سيساعدهم هو على دخول بيئة المعلوماتية. وستمكن هذه المشاركة المعلوماتيين من وضع برامج دورات التعليم

المستمر للعاملين في المجمع بجدارة. كما يمكن وضع برنامج يسرّع في تقارب اللغويين والمعلوماتيين، يشارك في وضعه ويشرف على تنفيذه خبير في تطبيقات المعلوماتية في اللغة العربية كأستاذ مروان البواب عضو المجمع المراسل. وسيكلف المعلوماتيون في الهيئة اتباع دورات متقدمة في المعلوماتية وتحضير دبلومات في الاختصاصات المناسبة لمعالجة المشكلات التي يلقونها في عملهم وسيتوافر لذلك تدريجيًا في الهيئة الفنية، من المعلوماتيين واللغويين فئة يمكنها، بإشراف مجتمعيين وأساتذة جامعيين أو بمشاركتهم، التصدي لتطبيقات المعلوماتية في مجالات عديدة من مجالات اللغة العربية: في المصطلح والمصطلحية والمعجمية، وفي قواعد المصطلحات والمعجمات الحاسوبية، وفي الذخيرة اللغوية الحاسوبية، وفي اشتقاق الكلمة العربية بالحاسوب، وفي التحليل الصرفي والنحوي، وفي قواعد المعطيات للمصطلحات والمعاني، وغيرها... وسيكون للهيئة الفنية المعلوماتية اللغوية دورها في تيسير تعليم اللغة العربية وتعلمها.

٣- تيسير تعليم اللغة العربية وتعلمها (الصفحة ٦٥٢):

لا بد من دراسة أسباب تراجع تعلّم اللغة العربية في النصف الثاني من القرن العشرين وتحليلها، ومقارنة سيرة تعلم العربية وتعليمها في سورية بسيرة مثيلاتها في البلاد العربية الأخرى أو في بعضها على الأقل. ويقتضيه ما يمكن أن يقدم من مقترحات لتنفيذ هذه التوصية، يرجى في تطوير الأستاذ الدكتور محمود السيد مقترحاته التي قدمها إلى المجمع حول "أساليب النهوض باللغة العربية الفصيحة في مراحل التعليم العام في الوطن العربي" لتشمل جميع مراحل التعليم وتشمل أيضًا إعداد المعلم للنجاح في مهمته هذه.

٤- متابعة لغة الصحافة والإعلام وتقويم الأخطاء والأغلاط (الصفحة

:٦٥٣)

آلية تنفيذ هذه التوصية تكون على غرار آلية تنفيذ توصية وضع مصطلحات الحياة العامة: تؤلف لجنة فرعية تبدأ بمتابعة لغة الصحافة (الصحف اليومية الثلاث، وإذا ما اتسعت طاقة اللجنة تمتد إلى الصحف اليومية في المحافظات، والصحف الأسبوعية، فالإعلانات) وتحيل حصيلة ما تجده من أخطاء وما تقترحه من تصحيح على لجنة الأصول، ويمكن الاستعانة بالخبراء في اللجنة الفرعية وفي لجنة الأصول. تنشر الحصيلة في الجرائد اليومية، وفي زاوية خاصة ثابتة في مجلة المجمع. ويمكن التوسع في هذا العمل وتطوير محتواه وآليات تنفيذه واستيعاء صور أخرى له تناسب أحوالاً أخرى.

وتجدر الإشارة هنا إلى إمكان دمج مهام رصد الألفاظ الجديدة ورصد أغلاط الصحافة والإعلام في مراحل الأولى على الأقل في لجنة فرعية واحدة أو مكتب واحد.

٥- تحقيق التراث (الصفحة ٦٥٣):

وآلية تنفيذ التوصية تكون بوضع برنامج لدراسة تطور المصطلحات العلمية في الحضارة العربية الإسلامية، زمنياً (تاريخياً) في كل اختصاص على حدة، بدءاً من بدايات عصر النهضة العربية الإسلامية. ويمكن تمييز تطور مصطلحات المترجمين فيه عن تطور مصطلحات العلماء المختصين. وبعد إنجاز مرحلة من البرنامج تعمد الجهة المكلفة إلى مقارنة مصطلحات علميين أساسيين، بينهما تقاطع (بعض المشاركة) في المصطلحات، أو مقارنة مصطلحات علم أساسي بنظيره التطبيقي وتحليل أسباب التطورات والتغيرات وسرعة حدوثها، واستخلاص ما يمكن أن يفيد من المؤشرات في وضع المصطلحات دلالة وتقييساً، وفي تعرف ما تضمنته من مفاهيم المصطلحية. وتكلف لجنة تنسيق المصطلح باحثاً أو أكثر اقتراح البرنامج الذي يتضمن الاختصاص والمؤلفات المنشورة فيه وترتيب تاريخ تأليفها (أو ترجمتها)

ولو على وجه التقريب. فإذا ما قبلته اللجنة ووافق عليه المجلس، يصبح جزءاً من خطة المجمع العلمية. وتجدر الملاحظة أن آلية التنفيذ تفترض تقسيم المرحلة الزمنية التي ستشملها الدراسة، إلى شرائح مناسبة كأن تنتهي الشريحة الأولى مع نهاية القرن الثاني عشر الميلادي، وقد يكتفى بهذه الشريحة، كما قد تجزأ هي أيضاً...

أما المحاور الأخرى في تحقيق التراث فتقترحها اللجنة المختصة كالمعتاد، ويستحسن أن تكون مقترحاتها هادفة تخدم تحقيق توجهات واضحة في خدمة أغراض المجمع وتؤلف محاور في تحقيق التراث بعيدة المدى.

هذا ويستحسن تنظيم دورة (أو دورات) تدريبية في أصول التحقيق وقواعده، يقوم بها بعض المختصين (ومنهم الأستاذة الشهابي) ويتبعها بعض العاملين في المجمع ممن يرغبون في التخصص في التحقيق.

* * *

إن اقتراح آليات تنفيذ التوصيات هذا، يبقى هو أيضاً، بحاجة إلى آلية تنفيذ عملية لمجمل ما في التقرير من توصيات. فقد تقصر طاقة المجمع البشرية عن القيام بتنفيذ التوصيات كلها دفعة واحدة، مع أن جزءاً هاماً مما يتطلبه تنفيذها من المجمع، لا يتعدى الإشراف والتخطيط والتنسيق والمتابعة وانتقاء شركاء في الإشراف والتنفيذ من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات، ومنفذين من الخبراء والعاملين في المجمع (على قانون العاملين أو على قانون الموظفين في الهيئة الفنية). وهذا يتطلب أيضاً، اعتماد التخطيط في تطوير المجمع وأساليب العمل فيه: تطوير نميته البشرية وطاقاته العلمية والإدارية والمالية، وتنمية قدراته على التنسيق والمتابعة والتقويم.

نشير أخيراً إلى أن المقترحات التي جاءت في نهاية التقرير الشامل (الصفحات ٦٥٣-٦٥٦) حول ما يوجب استكمال بعض جوانب التحديث التي جاء بها القانون، قد تضمنت آليات تنفيذها فهي لا تحتاج إلى آليات تنفيذ.^(١)

أمين المجمع
الدكتور عبد الله واثق شهيد

(١) قد يكون من آليات تنفيذ توصيات التقرير الهامة في مجال تنشيط التعاون مع الجامعات السورية الحكومية أو الرسمية في المحافظات، فتح باب العضوية في المجمع للعلماء السوريين المقيمين في المحافظات، أو على الأقل في المدن السورية التي فيها جامعة حكومية، ولو في أضيق الحدود. ذلك لأن مشاركة المعهد الطبي العربي للمجمع في تعريب التعليم كانت مشاركة تاريخية قوية، وكانت غنية غزيرة الإبداع، ونال فيها كثير من أساتذة المعهد عضوية المجمع بجدارة بل أصبحوا من أعلامه، وامتد عطاء تلك المشاركة إلى الكليات الحديثة في دمشق في عام ١٩٤٦. أما كلية الهندسة التي أنشئت في حلب فقد كانت مشاركتها في نقاش مشكلات تعريب التعليم العالي على صفحات مجلة المجمع قليلة وتفاعلها مع مجتمع تعريب التعليم العالي ضعيفاً. لقد قصرت ذكر هذه الآلية على حاشية في التقرير لأنها لم تطرح للمناقشة فيه، نظراً لما يشير موضوع فتح باب العضوية في المجمع لغير المقيمين في دمشق، مدينة مقر المجمع، من جدل لم تستوف بعد فيه جميع الحجج.